

دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي: دراسة نظرية

The role of social justice in achieving social security: a theoretical study

صونية العيدي¹ ، مسعودة فلوس²

1 جامعة محمد خيضر بسكرة، sonia.laidi@univ-biskra.dz

2 جامعة محمد خيضر - بسكرة، dr.messaoudafellous@gmail.com

Abstract :

Social security is a basic need for every human society and a sign of stability, prosperity and progress. It is a key factor in protecting its achievements and ways of protecting it. It is also important in providing a safe and peaceful environment for its members. However, social security is achieved only in the presence of social justice at all levels. The basis of security is individuals, it is them and them, so we must pay attention to individuals and the dissemination of social justice, including rights and duties to ensure their loyalty and belonging to the community, and on this basis came this study to know what social justice to achieve social security, To the theoretical side of each of the two variables in order of impact and role. Then, elements were discussed in which the relationship between the two terms was explained.

Keywords: Justice, social justice - security, social security, role.

الملخص:

يعتبر الأمن الاجتماعي حاجة أساسية لكل مجتمع انساني ومؤشرا للاستقرار والازدهار والتقدم وعاملا رئيسيا لحماية منجزاته والسبيل لرفيه، كما له أهمية بالغة في توفير بيئة آمنة وبعث الطمأنينة في نفوس أفرادها، إلا أن الأمن الاجتماعي لا يتحقق إلا في وجود عدالة اجتماعية على مستوى جميع الأصعدة، لأن أساس الأمن هم الأفراد فهو منهم واليه، لذلك يجب الاهتمام بالأفراد ونشر العدالة الاجتماعية بينهم في الحقوق والواجبات كي تضمن ولائهم وانتائهم للمجتمع، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لمعرفة ما تقدمه العدالة الاجتماعية لتحقيق الأمن الاجتماعي، وذلك بالتطرق إلى الجانب النظري لكل من المتغيرين بالترتيب حسب الأثر والدور بعد ذلك تم التطرق إلى عناصر تم فيها شرح العلاقة القائمة بين المفهومين.

الكلمات المفتاحية: العدالة، العدالة الاجتماعية- الأمن، الأمن الاجتماعي، الدور.

■ مقدمة:

يطمح الفرد إلى التمتع بالأمن والسلام الاجتماعي والشعور بالرضا الداخلي بالبيئة التي ينتمي إليها، باعتبار أن الإنسان لا يعيش بمعزل عن أفراد بيئته، لأنها تربطهم علاقات التفاعل الاجتماعي المتمثلة في التأثير والتأثير؛ والذي قد يمس كل ما يخص الفرد داخل هذا المجتمع بما فيها الأمن الاجتماعي، حيث يشمل هذا الأخير جميع المجالات والنواحي الاجتماعية التي تهم الفرد داخل مجتمعه، فهو بذلك يشمل إشباع الاحتياج البيولوجي، الاجتماعي والاقتصادي بالدرجة الأولى ومن ثم تحقيق الاستقرار.

فالأمن الاجتماعي هو حالة نفس واجتماعية يسعى إلى تحقيقها جميع أفراد المجتمع الواحد بمختلف الطرق والوسائل والأساليب التي تساعدهم في ذلك، وتعد العدالة الاجتماعية من بين أهم هذه العناصر بل والأكيدة لبلوغ غاية الأمن الاجتماعي؛ فهي القاعدة الاجتماعية الأساسية لكل مجتمع منظم بشكل عقلائي سليم، يسعى أفرادها إلى التعاون المتحد الذي يتيح لهم فرص متساوية وفعالية في الحماية والحياة الكريمة المتكافئة دون اللجوء لأوجه المحاباة لأصحاب السلطة، أو الجاه أو أصحاب النفوذ.

إن العدالة الاجتماعية من المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها الأمن الاجتماعي لذلك تحرص المجتمعات المتحضرة على الاهتمام بها كفعل اجتماعي عقلائي وقيمة أخلاقية واجتماعية تحقق من خلالها أمنها الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس يتم طرح التساؤل التالي:

ما دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي؟

أولاً: العدالة الاجتماعية:

01-تعريف العدالة الاجتماعية: للعدالة الاجتماعية مجموعة من التعاريف نذكر منها:

- العدالة الاجتماعية هي مجال " يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرصا متكافئة لتنمية قدراتهم ومملكتهم، وإطلاق طاقاتهم من مكانها، وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى " (الجعفرأوي، 2015، ص175)، فهي عملية تنمية للقدرات والمهارات بناء على مبدأ العدالة والتي تعود بالمنفعة على الفرد والمجتمع ككل خاصة في مجال التبعية لدول أخرى.

- و" العدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعي الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة، والتي منها الفروق في الجهد المبذول والمهارات والتأهيل العلمي وغير ذلك" (الباجوري، spas.must.edu.eg/hangle/123456789/657). يرى هذا التعريف ان هناك فروق فردية بين الأفراد يجب أن تراعى داخل المجتمع خاصة في مجال توزيع الأنصبة.

- وهي أيضا "عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيارات المجتمع للجميع، وتمثل النفعية الاقتصادية، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي وتكافئ الفرص يتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني".

(<https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/02/social-justice.pdf>)

يؤكد هذا التعريف على البعد الاقتصادي، من خلال ضرورة تعظيم المنفعة الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع باعتبارهم شركاء متساوون في موارد الدولة وكذا عوائدها الاقتصادية.

- " العدالة الاجتماعية مفهوم أخلاقي وفلسفي يهدف لإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، ويحرص على المساواة بين الناس في الحقوق والفرص بمعنى تكافئ الفرص، حيث تؤكد

على مبادئ المساواة والتضامن وقيم وحقوق الإنسان لتحقيق الرقي الاجتماعي من خلال تحسين ظروف المجتمع". (ابن منظور، 2003، ص 717)

يؤيد هذا التعريف وجهة نظر التعريف السابق ويتفق معه فيما يخص إزالة الفوارق الفردية وسيادة المساواة بين أفراد المجتمع ويدعو إلى وجوب الإيفاء بحقوق الإنسان.

ومن الناحية الإجرائية يمكن اعتبار العدالة الاجتماعية: مبدأ في أساسه اجتماعي محصلته اقتصادية تضمن تعظيم الانتفاع المتكافئ لجميع أفراد المجتمع على قدم المساواة، بغرض إزالة الفروقات بينهم فيما يخص توزيع الموارد والخدمات والحصول على الحقوق، بهدف تحسين ظروفهم وضمان ولائهم واثمائهم للدولة، والعمل على تطوير المجتمع وازدهاره.

02-أنواع العدالة الاجتماعية: يمكن تحديدها بحسب الدوافع إلى:

- **عدالة الحاجات:** ويقصد بها العمل على توزيع الموارد على أفراد المجتمع كل حسب حاجته لهذه الموارد، بغض النظر عن مبدأ التكافؤ وخير مثال الأسرة حيث يقوم الأفراد البالغين بها بتوزيع جميع الموارد التي يكتسبونها على باقي الأفراد الذين هم بحاجة إليها، كذلك معاملة المجتمع بالنسبة للأفراد المحتاجين.

- **عدالة التكافؤ:** ونجد هذا النوع من العدالة لدى أفراد المجموعة الواحدة والذين يجمعهم هدف واحد، حيث يعتبرون أنفسهم أنهم من وحدة واحدة، ويتم فيها تقاسم المخرجات بالتساوي بين أفراد هذه المجموعة تحت شعار الفرد من أجل الجماعة والعكس صحيح.

- **عدالة الإنصاف:** تظهر أكثر هذه العدالة في الأسواق، حيث يهدف الفرد بها إلى محاولة تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.

- **عدالة القانون:** يرجع هذا النوع أو الشكل من أشكال العدالة إلى ممثلي السلطة والقانون في المجتمع ككل، ويمكن أن تحتوي جميع أنواع العدالة المذكورة سالفاً، وذلك بهدف تطوير وتمتية القوانين وتعديلها، ولا يؤخذ بعين الاعتبار هنا حاجات الفرد واستثماراته وعلى هذا

الأساس يكمن للدولة ان تحمل على عاتقها مسؤوليته في توزيع الثروة القومية بين أفراد المجتمع ككل. (مطر، 2012، ص 93-94)

- **العدالة التوزيعية:** تعرف العدالة التوزيعية على أنها " الإنصاف المدرك من قبل الأفراد كلية وتوزيع الحوافز بينهم وهي عدالة المستندة للمساواة". (Balduin, 2006,p3)

03- **مبادئ العدالة الاجتماعية:** تستند العدالة الاجتماعية إلى مبدئين أساسيين هما:

- يحتكم المبدأ الأول إلى أن الإجراءات الاجتماعية تضبطها مجموعة من القوانين والقواعد، بحيث يمكن من خلالها تغيير النظام الاجتماعي عمداً، وهذا ما يدل على المرونة فيه.

- يركز المبدأ الثاني على تصورين رئيسيين للعدالة الاجتماعية أحدهما يركز على مدلولي الاستحقاق والمكافأة، والثاني يركز على مدلولي الحاجة والمساواة.

تتفق وجهة النظر هذه مع رأي " راولز " حين تكلم عن العدالة الاجتماعية، والذي اعتبر أن المبدأ الأول يتعلق بالحرية لما له من أهمية بالغة في تقرير كيفية حكم المجتمع، وما الذي يجب أن تكون عليه الرعاية الاجتماعية فيه. أما المبدأ الثاني فيرتبط بالمساواة في الفرص أو ما اصطلح عليه بمبدأ التميز أو الاختلاف، ولتحقيق المساواة يجب تحقيق أكبر عائد لأقل ميزة؛ أي أنه الذي يحتاج أكثر يأخذ أكثر.

وتركز مبادئ العدالة الاجتماعية على نوعين من الحقائق نذكرها في الآتي:

- **حقائق معنوية:** حيث تركز هذه الحقائق للعدالة الاجتماعية على جميع الجوانب المعنوية التي تمس شخصية الإنسان، حيث أن هدف العدالة الاجتماعية هنا هو استرجاع القيم المعنوية مكاتها التي تستحقها بعد أن نجحت طبعاً المادية في إخفاؤها لفترات طويلة، وهذا ما جعل كرامة الإنسان ليست لها قيمة بسبب إنكار المادية لها.

- **حقائق مادية:** حيث تعتمد العدالة الاجتماعية مجموعة من الحقائق المادية بهدف تحقيق مبادئها ومن بينها دفع الظلم عن حياة الإنسان، والعمل على سد حاجياته، بالإضافة إلى توفير المأكل والمشرب والملبس والسكن، حيث أن العدالة الاجتماعية هنا تركز على إشباع الحاجات الضرورية للإنسان. (هاشم، 2005، ص 102-104 على الموقع: www.kotobarabia.com)

04- **مرتكزات العدالة الاجتماعية:** تعتمد العدالة الاجتماعية على مجموعة من المرتكزات تتجلى في الآتي:

1-4 **المساواة وتكافؤ الفرص:** تعتبر المساواة بين أفراد المجتمع وعدم التمييز من أهم المرتكزات التي تعتمدها العدالة الاجتماعية، كما أن العدالة لا تعني المساواة المطلقة التي تدل على التساوي في أنصبة أفراد المجتمع في الدخل والثروة، فمن الطبيعي أن تكون هناك مجموعة من التمايز -وليس التمييز- استنادا إلى الفروقات بين الأفراد في الجهود المبذولة واختلاف طبيعة عمل كل منهم بحسب الخبرات المهنية و الكفاءات العلمية والمهارات الفنية...إلخ، إذ يكون هذا النوع من الفروق مقبول اجتماعيا لما يحمله من منطقية كاملة في التوزيع. فالتوزيع هنا يتحدد بناء على أسس ومبادئ خالية من التمييز، الظلم والاستغلال لأفراد المجتمع، لأن المساواة هنا تأخذ مالا حقوقيا؛ أي محاولة المساواة بين الأفراد في أخذ حقوقهم اللازمة من المجتمع الذي ينتمون إليه، وقد تتنوع هذه الحقوق حسب حاجات الفرد لها فهناك حقوق اقتصادية، ثقافية، اجتماعية...إلخ، ولا سيما الحقوق الأمنية والسياسية.

حيث تقوم المساواة هنا على مجموعة من الشروط تتمثل في:

- عدم التمييز بين أفراد المجتمع.
- توفير الفرص المختلفة للعمل بما يتوافق ومؤهلات الأفراد.

- تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص وذلك بهدف المساواة كمبدأ للعدالة الاجتماعية.

فهذه الشروط إذا ما تحققت داخل المجتمع سادت به العدالة الاجتماعية بكل مرونة وسهولة و بتراض من جميع الأطراف المعنية من أفراد المجتمع، لأنه كلما كانت المساواة سائدة بشكل منطقي كان مجال العدالة هنا متسع.

(<https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/02/social-justice.pdf>)

2-4 التوزيع العادل للموارد والأعباء: حيث تعنى العدالة هنا في توزيع الأعباء والموارد من خلال أنظمة الأجور والخدمات، لتحقيق الهدف هنا يتطلب إصلاح هيكل الأجور والدخول والذي له علاقة بالمستوى المعيشي للعاملين بالأجر؛ حيث ينعكس هذا في توزيع القيمة المضافة بين العمال وأرباب العمل. فسياسة الأجور هنا هي الأساس في تحقيق العدالة التوزيعية لذلك يتوجب على المجتمع النظر في هذه السياسات والعمل على إصلاحها وتعديلها بما يتوافق وحقوق العاملين والفروقات الفردية بينهم. إلى جانب العدالة في الحوافز التي يتلقاها أفراد المجتمع العاملين نتيجة أدائهم للعمل، ويمكن هذا النوع من العدالة في شعور العاملين انهم يتلقون حوافز متشابهة أو موحدة بنفس الكميات مقابل نفس الجهود. (البدواني، 2010، ص30)

3-4 الحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية: يعتبر الضمان الاجتماعي ضمان لكرامة الإنسانية لكل فرد، وهو من أهم المراكز التي تستند إليها العدالة الاجتماعية فيتجلى الضمان الاجتماعي في أمور عدّة نذكر منها:

- عدم تناول الدخل الخاص بالأعمال في حالة عطلة مرضية أو حوادث عمل، أو بالنسبة للنساء في حالة عطلة الأمومة.
- ارتفاع مستوى الرعاية الصحية.

- إعانة الأسرة على التكفل بالأطفال والبالغين.

فالحق في الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع ما هي إلا من أبسط حقوقهم لكنه أهمها، بحيث تقوم الجهات المعنية بتوفير استحقاقات لكل شخص يواجه أضرارا معينة في حياته الخاصة، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الأنظمة بشرط ان تكون غير اشتراكية لأنه ليس الجميع قادر على دفع تكاليف نظم التأمينات.

(<https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/02/social-justice.pdf>)

05-أركان العدالة الاجتماعية: ترتكز العدالة الاجتماعية في وقتنا الحاضر على مجموعة من الأركان نذكرها في الآتي:

1-5 حرية التملك: وتؤكد هذه الحرية على الملكية الخاصة بشكل غير محدود، وتعتبر بمثابة القاعدة العامة لجميع المجالات والميادين التي تخطى بالثروة المتنوعة، فيقوم هذا النوع على مبدأ الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج والتي تتمثل في الأرض والآلات والمباني... الخ. وتكفل الدولة والقانون حقوق ملكية المالك وتعمل على المحافظة على ممتلكاته.

2-5 حرية الاستغلال: وتكمن الحرية هنا في فسخ المجال أمام المالك لاستغلال إمكانياته وأملاكه بالطريقة التي تساعد في الاستغلال، كما تعطيه الموافقة على تنمية هذه الممتلكات بالطريقة التي تساعد في ذلك وبالوسائل المناسبة.

3-5 حرية الاستهلاك: تعطي هذه الحرية لكل مالك الحرية في إيفاق ممتلكاته حسب حاجاته ورغباته ولا مجال لها للتدخل فيه، كما انها تعطيه حق الاختيار في نوعية السلع التي يريد استهلاكها وبالكمية التي يريد وبالأسلوب الذي يساعد في ذلك.(جميل، 2006، ص 41)

ثانيا: الأمن الاجتماعي:

01- تعريف الأمن الاجتماعي: للأمن الاجتماعي العديد من التعاريف والاتجاهات تطرق لبعضها في الآتي:

هو " أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، والمتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية. ففي صباغة نظمها وحماية مؤسساتها والحفاظ على مقاديرها ومكتسباتها". (الزهراني، 1425، ص4)

ويعرف أيضا بأنه: " الطريقة التي تتم فيها مقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين المرتبط بها بقاؤهم من الأنظمة والبنى المختلفة المسؤولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية، حيث توفير الحماية من الفقر والبطالة والمرض وغيرها من أشكال الحرمان المادي". (البلتاجي، 2016، ص27)

وهو " عبارة عن شعور أو حالة طبيعية تسود أفراد المجتمع فهو إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصلية ومبادئه العليا" (الكيلاي، 1433، ص9)، الأمن الاجتماعي حسب هذا التعريف هو حالة من الاستقرار من خلال المحافظة على مبادئ وقيم المجتمع ككل.

ومن ناحية أخرى يمكن تعريفه على أنه: " كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية الهادفة لتوفير سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه وأقصى قدر من الرفاهية في إطار الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية". (الشطي، 2005، ص5)

يرى هذا التعريف أن الأمن الاجتماعي يبنى على مجموعة من الخطط والبرامج التي تهدف إلى تنمية قدرات ومهارات أفراد المجتمع بحيث تعود بالفائدة على الجميع.

ومن الناحية الإجرائية: فالأمن الاجتماعي هو حالة الاستقرار والسلام التي تسود المجتمع وتنعكس على أوضاع أفرادها، والتي يشعرون من خلالها باكتفاء في إشباع جميع حاجاتهم، وبالرضا إزاء إفادتهم من جميع حرياتهم وبالقابلية في أداء واجباتهم.

02- أهمية الأمن الاجتماعي: للأمن الاجتماعي أهمية تتمثل في الآتي:

- للأمن الاجتماعي قيمة عظيمة: يعتبر الأمن الاجتماعي هو الظل الذي يعيش فيه الإنسان وهو قرينه الذي يتواجد معه في كل مكان، فلا يمكن للمجتمع أن يتقدم إلا في وجود الأمن الاجتماعي، بحيث يهب الإنسان القدرة على التفكير والإبداع والابتكار لدى أفراد المجتمع ويخلق في أنفسهم الطمأنينة.

- الأمن الاجتماعي أساس للتنمية: فلا توجد تنمية وتطور للمجتمع إلا في وجود الأمن بجميع أشكاله، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية لا تخلق إلا في جو يسوده الأمن، وهي من أهم المرتكزات التي يقوم على أساسها المجتمع ويسير من خلالها في طريق التنمية.

- الأمن غاية الشرائع وهدفها: نزل الله سبحانه وتعالى الشريعة متعاقبة منذ أن خلق أول بشر في هذه الأرض، حيث ظلت رعاية وعناية الله عزّ وجلّ تتابعه، وما تكون أمة إلا وفيها رسالة سبّاقة هدفها إقامة السلام والأمن الاجتماعي على الأرض والبشرية (إدريس، 2015، ص 117)

03- أشكال الأمن الاجتماعي: يتميز الأمن الاجتماعي بشكلين نذكرهما في الآتي:

- الأمن النفسي: يعتبر الأمن النفسي هو طمأنينة الفرد الداخلية وشعوره بأن جميع حاجاته مشبعة، وأن مقومات حياته الأساسية في أمان وغير معرضة للخطر، فباعتبار أن الأمن النفسي شكل من أشكال الأمن العام فالأول ذاتيا والثاني اجتماعيا ولا يتحقق الثاني إلا في وجود الأول، وعليه فإن الإنسان باعتباره جزء من المجتمع العام فهو يعتبر أن الأمن النفسي أبسط حقوقه الذي لا بد أن يتمتع به في سلم الأمن الاجتماعي، لما يكفله من انعدام المخاطر والمخاوف النفسية، فالأمن النفسي يجعل الفرد يستشعر الراحة الداخلية والطمأنينة المستمرة، ويمكننا القول أن الأمن النفسي هو أساس الأمن الاجتماعي على اعتبار أن الفرد أصغر وحدة للمجتمع.

- **الأمن الأسري:** يتضمن الأمن الأسري استقرار الأسرة وأدائها لأدوارها مقابل ما تشغله من مكانة ونعتليه من مركز كجماعة اجتماعية في المجتمع، فالأمن الأسري اعم من الأمن النفسي بحكم أن الأسرة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد يتفاعلون فيما بينهم غايتها بقاء المجتمع و استمراره، فهي نواته الأولى والناقل الأساسي لثقافته، ولذا فمن حقها الاطمئنان لديها وقيمها وثقافتها وأموالها ومصالحها، لذلك فأمنها أمر ضروري بالنسبة له. (قادري، 2015، ص 21-22)

04- **مقومات الأمن الاجتماعي:** يعتمد الأمن الاجتماعي على العديد من المقومات تتمثل في:

- **التماسك بين أفراد المجتمع:** يعتبر التماسك بين أفراد المجتمع هو الخاصية التي تدفعهم للانتماء إليه وتعزيز ولائهم له بجميع الوسائل، بالإضافة على تقوية الروابط الاجتماعية بينهم، وتكريس المسؤولية التي يحملها كل فرد تجاهه بحكم انهم جزء منه، فالتماسك هنا يجعل الأفراد يشعرون بالوحدة البنوية والتكامل الوظيفي، مما يحفزهم على التعاون وتحقيق التضامن الاجتماعي عامة.

- **التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة:** لكل مجتمع مجموعة من القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية التي يستند إليها أفرادها في تصرفاتهم وتوجه أفعالهم الاجتماعية، لما لها من دور فعال في تعديل أرائهم، مواقفهم واتجاهاتهم نحو هذا المجتمع. وبما أن المجتمع يتضمن مجموعة المؤسسات التي بدورها تنشر هذه القيم والمعايير للأفراد في المكان الواحد وفي مناطق متفرقة، في زمن واحد وفي أزمنة متعاقبة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية فقد أصبح ضرورة توافق هذه المؤسسات حول منظومة القيم والمعايير الواجب الالتزام بها لعدم الوقوع في التناقض والتضارب الذي يخلق الصراع المفضي إلى اختلال التوازن وزعزعة الاستقرار وربما هدد ذلك بزوال استمرار المجتمع وأدى إلى انهياره. (العوجي، 1984، ص 120)

- **التعاطف بين أبناء الوطن الواحد:** التعاطف والألفة لها دور بارز في تعزيز الروابط الاجتماعية وتقويتها بين أفرادها، وكلما كانت هذه الصفات متوفرة بين الأفراد كلما ارتفعت

نسبة الأمن الداخلي بينهم، وكأنهم أسرة واحدة لها نفس المصالح والأهداف والحقوق وعليها نفس الواجبات.

- **العقيدة الدينية:** لا سيما أن المبادئ الأخلاقية هي ركيزة أساسية يقوم على أساسها الأمن الاجتماعي، وبما أن الأخلاق تستمد من العقيدة والدين فهذا يجعلها من أهم العناصر التي تدفع أفراد المجتمع للتعاون والترابط والتماسك، فالعقيدة هي تربية للنفس بالدرجة الأولى فقد تأمر الفرد بأعمال الخير وتنهيه عن أعمال الشر، وهذا في حد ذاته يوفر للإنسان أمنا داخليا نفسيا ينعكس إيجابا على الأمن الاجتماعي ككل باعتباره جزءا لا يتجزأ من الأمن العام.

- **الاستقرار السياسي:** يعد الاستقرار السياسي من أهم مظاهر الأمن الاجتماعي ككل، فحتى لو توفرت جميع ضروريات الأمن دون استقرار سياسي، فالسياسة ترتبط بشبكة علائقية مع جميع المجالات وتؤثر على أفراد المجتمع في جميع النواحي، لذلك يعتبر الاستقرار السياسي مظهرا قاعديا للأمن العام، والذي يعتبر أنه حالة تسود المجتمع تجعل أفرادها يتمتعون بكامل حقوقهم الدستورية تحت نظام سياسي مستقر إلى حد كبير.

بالمقابل فإن الأمن الاجتماعي لا يمكن حصره في البعد السياسي فقط، أي لا نستطيع التوازن بينها في اللفظ الأمن الاجتماعي هو الأمن السياسي، ولكن هذا الأخير يعتبر من المظاهر الأساسية للأمن الاجتماعي. (موسى، 2005، ص 12)

- **الأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي:** فالأمن المعيشي يظهر في المأكل والمشرب والملبس والسكن، والتي بدورها تعتبر من الضروريات في حياة الإنسان والحاجات الأساسية التي لا يمكنه الاستغناء، في حين يظهر الأمن الحياتي في قدرة المجتمع على توفير ظروف طبيعية تساعد الفرد على التأقلم فيها، وهو متمتع بجميع قواه العقلية والصحية، بتوفر بيئة نظيفة خالية من التلوث تضمن للإنسان أمنا صحيا. وأما بالنسبة للأمن الاقتصادي فيظهر في توفير مناصب العمل، لتمكين الفرد من إشباع حاجياته الضرورية ومتطلبات

الحياة الكريمة، الأمر الذي يجعل العمل حقا أساسيا لكل أفراد المجتمع، هذا فضلا عن كون العمل يفتح أمامه مجال الإبداع في مواهبه وقدراته ومهاراته التي بإمكانه أن ينتفع بها وينفع بها مجتمعه ككل. (موسى، 2005، ص 121)

ثالثا: العلاقة بين العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي:

01- فوائد العدالة الاجتماعية وانعكاسها على الأمن الاجتماعي:

- العدالة الاجتماعية من أهم الصفات الحميدة التي تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، وذلك بالعمل على منع تفشي الظلم والضعف بأفراده، فالعدالة الاجتماعية هي الهدف والغاية للوصول إلى إصلاح المجتمع وتطوره وإلى مستوى التنمية المستدامة.
- العدالة الاجتماعية تنشر الأمن والسلام في المجتمع ككل، فالعدل سبب في الحصول على الخير والبركة بين الولاة وأفراد المجتمع.
- العدالة تنشر الوئام بين الحاكم والمحكوم ويتجلى التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع.
- العدالة الاجتماعية تجعل أفراد المجتمع يتمتعون بالأمن النفسي الداخلي، والذي يعتبر هو نقطة الانطلاق للأمن الاجتماعي.

السقاف والعدل، 2017، على الرابط: <http://www.dorar.net/enc/akhlaq>

02- العدالة الاجتماعية طريق للأمن الاجتماعي:

العدالة الاجتماعية تحقق الأمن الاجتماعي والطمأنينة داخل المجتمع وبين أفراد وأسره، فطبيعة الإنسان انه يتمسك بحقوقه ويحرص على المطالبة بها، بالإضافة إلى أنه شديد الحرص على حرياته فإذا قام المجتمع بتأمين ذلك وساعده في الحصول على حقوقه ووفر له جميع الوسائل، ولا سيما العدالة الاجتماعية عاش آمنا مطمئنا ويتمتع بأمن نفسي داخلي، يعزز تفاعله مع غيره من الأفراد ويعزز انتائه وولائه لهذا المجتمع الذي ينتمي إليه، فالعدالة الاجتماعية من أهم القيم الاجتماعية

التي يعتمد عليها المجتمع في استقامة أفرادهِ وأحكامهِ وفق لقيمة العدالة يقتضي حتما إفشاء قيم اجتماعية أخرى لها أهمية ودور بليغ في تحقيق الأمن ، فهذا الأخير مرهون بقيمة العدالة، كما أن الظلم يقتضي على وجوده لان غياب الأمن يهد المجتمع، لذلك تعتبر العدالة الاجتماعية هي الأساس في بناء الأمن الاجتماعي لما لها من علاقة تكاملية مع باقي القيم والمعايير المجتمعية.

03-العدالة الاجتماعية قوة لكل مجتمع:

لكل مجتمع مجموعة من القيم والمعايير والثقافات والسياسات هذه المكونات تعتبر هي القوة الحقيقية للمجتمع، بالإضافة إلى سياسته للحقوق والواجبات والحريات والحرمات بالعدل مقارنة بالمجتمع الذي يسوده القهر فهو فارغ من الداخل ومهدد بالفشل والانهيار لأتفه المواقف والأسباب، ويسوده العنف والعدائية بين أفرادهِ، فالعدالة هي مصدر النجاح وقيام وازدهار كل مجتمع يسعى للتنمية المستدامة حيث أنها تعمل على نشر القيم الإيجابية التي تعود للأفراد والمجتمع بالفائدة، وتحقق الأمن النفس، فالعدالة تحوّل النفوس الضعيفة إلى نفوس قوية تصنع النصر لأنفسها، ولأن الظلم عكس العدالة فإنه يفضي إلى عكس ما سبق؛ حيث يؤدي إلى مجموعة من المظاهر الآتية:

- الظلم طريق لفقدان المناعة الاجتماعية، وهذا ما يدفع بالوصوليين والفاستدين من الوصول إلى المراكز القيادية والتحكم في زمام الحكم، مما يؤدي الى سيادة الفساد بجميع أنواعه.
- الظلم مؤذن بانتهاك الحقوق والحريات؛ إذ تهان كرامة الأفراد وتتدهور أوضاع المجتمع مما يؤدي في الأخير إلى انتشار العنف والتمرد.
- يؤدي الظلم إلى فساد الأخلاق والقيم المجتمعية وانتشار التحايل والخداع والرشوة بين أفرادهِ.
- الظلم أكبر قاتل للإرادة والعقل عند أفراد المجتمع، وبهذا يفقدون الوحدة والعزيمة وينتشر بينهم الاختلاف والتصادم والصراع. (<http://rasaelnoor.blogspot.com>)

04-أبعاد العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالأمن الاجتماعي:

1-4**البعد الاقتصادي:** ويكمن هذا البعد في مدى مشاركة أفراد المجتمع في النشاط الإنتاجي، وهذا ما يحدثنا عن مبدأ المساواة في الفرص الاقتصادية وحقوق الأفراد فيها خاصة في مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى المساواة في الحصول على الخدمات دون التمييز بين الأفراد وهذا ما ينعكس على شعور الأفراد إيجابا ويشعرهم بالأمن الاقتصادي.

2-4**البعد الاجتماعي:** ونجد مظاهره تتجلى في القضاء على مشكلات التمييز بين أفراد المجتمع بحكم الظروف التي يعيشونها كالفقر والحرمان، وهذا ما يدفعهم إلى معالجتها لمحاولة تمكين هؤلاء الأفراد من تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية باستمرار، وبطبيعة الحال هذا لا يأتي من فراغ بقدر ماله علاقة كبيرة بالتعليم والصحة...الخ، فيتوجب الاهتمام بهاتين القطاعين خاصة لما لهما من دور فعال في خلق أمن صحي وثقافي للأفراد وتحسين ظروفهم.

3-4**البعد البشري:** وذلك من خلال تنمية قدرة والأفراد ومهاراتهم والعمل على توسيع مجال الحرية لديهم، وكما هو معروف أن الفرد داخل المجتمع لا يتجلى حقوقه في مجرد الحق في الأمن فقط بل يتعدى ذلك ليستوفي الحق في العمل والسكن والغذاء، كما أن العدالة لا تقتصر في هذه الأبعاد وحسب، بل تتجلى أيضا في العدالة بين الجميع بما فيها بين الرجل والمرأة، مما يؤدي شعور كل أفراد المجتمع بالأمن وبالتالي تتظافر كل الجهود في تحقيق التنمية.

4-4**البعد الإقليمي:** كما هو معروف أن أفراد المجتمع يتوزعون في جميع المناطق والاتجاهات فليس من العدل التمييز بينهم بناء على هذا البعد، فالبعد هنا لا يمنع الأفراد في الحصول على حقوقهم بدافع الإقليم الذين يعيشون فيه، فالعدالة الإقليمية والجهوية تخلق الوحدة والاندماج وذلك بدوره يؤدي إلى انتشار الأمن الاجتماعي وشيوعه بين الجميع.

5-4**البعد المؤسسي:** فالمجتمع عامة بعض المؤسسات التي تنشط أو تنشأ أساسا للدعوة بحقوق أفرادهم ومشاركتهم في صنع القرارات التي تخص المجتمع الذي ينتمون إليه، فهذه المؤسسات ينشئها الأفراد بهدف المطالبة بحقوقهم وممارسة واجباتهم بناء على مبدأ العدالة الاجتماعية.

4-6 البعد الثقافي: من أهداف هذا البعد هو العمل على تنمية القيم التي تسود المجتمع ونشرها بين جميع الأفراد وبمختلف الوسائل، فضلا على خلق الشعور بالالتفاف حول المقومات الوطنية والرموز الثقافية المشتركة والاعتراف بالاختلاف، والاعتزاز بالهوية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع بعيدا عن مظاهر التفكك الاجتماعي؛ بحيث يستشعر الجميع العدالة الثقافية، بالإضافة إلى تنمية إبداعاتهم نحو العمل والاجتهاد والمنافسة فيما بينهم، لأن الجانب الثقافي هو أساس الإبداع والإبداع هو أساس تقدم وازدهار المجتمع، كما أنه من حقوق الأفراد المعرفة والاطلاع والبحث لذلك يحمل المجتمع مسؤولية نشر هذه المعارف لتثقيفهم كل حسب الوسائل التي تناسبهم وتناسب قدراتهم المعرفية. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2014، ص 11)

05-آليات العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي:

- المساواة النسبية في الحصول على الخدمات: تعتمد هذه الآلية على المساواة بين الناس وفرض مبدأ الحق فوق الجميع وذلك بهدف تضيق الفجوة القائمة بين الطبقات الاجتماعية، وتدعو الآلية إلى أنه عند توزيع الخدمات وتقديمها لا يمكن أن يوجد فرق بين أفراد المجتمع من حيث الاستحقاق ودرجة الحاجة. لكي يشعر الأفراد بالأمن الداخلي وأن حاجاتهم مشبعة نوعا ما.

- الاعتراف بالحقوق المدنية الناشئة عن فكرة المحلية: تقوم هذه الآلية على أن تكون خدمات المجتمع متفقة مع وظيفة إشباع حاجات أفرادها، فليس من العدل أن يكون هناك تمييز جمهوي في المجتمع في إشباع الحاجات أو بناء على مبدأ المحلية، إذ لا بد أن تقوم العدالة في توزيع الخدمات والحاجات بناء على التكافل المجتمعي بين المناطق والمجتمعات لأحداث نوع من التوازن في التنمية والتقدم على الصعيدين الوطني والعالمي. فالعدالة الاجتماعية "مستمدة من المساواة في الحقوق لجميع الشعوب والأفراد وامكانية حصول

جميع الأفراد دون تميز للاستفادة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بنشرها والمحافظة على مبادئها".

(the international forum for social development,2006 , p12-13)

- تعزيز وترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية: تركز هذه الآلية على محاولة الربط بين الحقوق والواجبات ونشر المبادئ والقيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتتفرع المسؤولية إلى نوعين:

● **مسؤولية الفرد:** يتضمن هذا النوع جميع المسؤوليات التي يحملها الفرد للمساهمة في تأدية واجباته نحو مجتمعه بالمقابل الحصول على حقوقهم في الخدمات والأمن.

● **مسؤولية المجتمع:** تتمثل مسؤولية المجتمع في ضرورة إشباع حاجات الأفراد في جميع المجالات، طبعا مقابل ما يقومون به من جهود، وكأن العلاقة بينها أثر وتأثير أو علاقة تكامل. وتتم المسؤولية المجتمعية هنا على مستوى مؤسسات المجتمع المدني المحلية والوطنية والإقليمية لتكون أقرب إلى أفراد المجتمع، بحيث تستطيع اكتشاف حاجات متطلبات الأفراد والعمل على إشباعها. (هاشم، 2005، صص 106-109

على الموقع: www.kotobaraia.com

إن "الأمن غاية للعدل، والثاني سبيل للأول، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول أن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما عمران البلاد وأمن العباد". (إدريس، 2015، ص 117)

■ خاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول أن العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي وجهان لعملة واحدة وهي التنمية المستدامة للمجتمع ككل، حيث أن العدالة الاجتماعية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية... إلخ تخلق نوع من الاستقرار والطمأنينة الداخلية لدى كل من الأفراد والمجتمع ككل، فللعدالة الاجتماعية مجموعة من المبادئ والآليات تساعد على دعم مجال الأمن والسلام للمجتمع، وتعتبر هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيقها للأمن المجتمعي لما لها من دور فعال في ذلك، بالإضافة إلى أنها جديرة بتعزيز مواهب وقدرات وإبداعات الأفراد بمجرد شعورهم بالطمأنينة والأمن والسلام.

■ قائمة المراجع:

- 1- إيناس، محمد الجعفر اوي (2015)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، بيروت، لبنان.
- 2- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري: "العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية، 2016،
dspas.must.edu.eg/hangle/123456789/657 تاريخ الولوج: يوم 2018/04/3 الساعة 21.39
- 3- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: "العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق"، القاهرة، 2015.
<https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/02/social-justice.pdf>
- 4- ابن منظور (2003)، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة.
- 5- حازم، محمد ابراهيم مطر (2012)، اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي، جامعة حلوان، مصر.

- 6- Susanna Balduin(2006), organisational justice published by institute for employment studies mantell Building, university of sussex campus, flamer Briaghton BN 19 Rf
- 7- صلاح، أحمد هاشم (2005)، العدالة والمجتمع المدني حالة مصر، على الموقع: www.kotobarabia.com
تاريخ الولوج: 2018/04/04 الساعة 21.52
- 8- محمد بن سلمان البدراني (2010)، إدراك العدالة التنظيمية وعلاقة الثقة لدى العاملين في المنظمات الأمنية دراسة ميدانية للعاملين بالتفتيش الامني بالمطارات السعودية الدولية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض.
- 9- ابراهيم، محمد جميل (2006)، العدالة الاجتماعية في قانوني الضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004 والأردني رقم 25 لسنة 1964 دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 10- هاشم، بن محمد الزهراني (1425)، "الامن ومسؤولية الجميع روية مستقبلية"، ورقة بحثية مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد، الرياض، 21- 02/24
- 11- سارة، البلتاجي (2016)، الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- 12- رشاد، صالح رشاد زيد الكيلاني (1433): "مفهوم الامن الاجتماعي وتأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية"، ورقة بحث المؤتمر الدولي الأمن الاجتماعي في التصور الاسلامي 13- 14 شعبان 1433، جامعة آل البيت، كلية الشريعة، الأردن
- 13- خالد، يوسف الشطي (2005)، "الزكاة والأمن الاجتماعي"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الضريبة والزكاة، بيت الزكاة هيئة حكومية مستقلة، الكويت، 13 مارس.
- 14- نشوى، نجيت إدريس (2015): "تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية بقطاع غزة دراسة مطبقة على محافظة شمال قطاع غزة"، مجلة جامعة فلسطين للأحداث والدراسات، المجلد 2، العدد 5.

- 15- رنده، فيصل عبد الكريم قادري(2015)، الامن الاجتماعي للمرأة في تشريعات الاحوال الشخصية في الضفة الغربية من وجهة نظر قانونية والحركة النسوية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.
- 16- مصطفى، العوجي(1984)، "الامن الاجتماعي ومقوماته وتقنياته ارتباطه بالتربية المدنية"، المجلة العربية الأمنية، العدد 01، المجلد 01.
- 17- غادة، علي موسى(2005)، "إعادة النظر في استراتيجيات الامن الانساني في المنطقة العربية"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي للأمن الانساني في الدول العربية، 14- 15 مارس عمان
- 18- علي، بن عبد القادر السقاف، فوائد العدل، موسوعة الأخلاق، مؤسسة الدرر، 5-7/ 2017. على الموقع:

يوم 2018/04/04 الساعة <http://www.dorar.net/enc/akhlaq>
23.52

19- <http://rasaelnoor.blogspot.com/2012/05/blog.post3198.html>.

يوم 2018/04/05 الساعة 22.24

20- مركز المشروعات الدولية الخاصة (2014): الطريق إلى العدالة الاجتماعية، مصر الجديدة، القاهرة.

21- the international forum for social development: social justice in an open world the role of the united nation, united nation publication, NewYork,2006